عصام مخول*

قرار التقسيم
عصبة التحرر الوطني - وطريق فلسطين إلى الحرية
التاريخ والتأريخ - قراءة في وثائق العصبة

كانت القضية الفلسطينية في جميع مراحلها قضية شائكة ومركّبة، وكان التّعامل معها وتحليلها يقتضي دائما أجوبة مركبة قد يضيع الباحث أو المؤرخ في متاهاتها ، ما لم يكن متمكنا من فهم الفكر السياسي الذي يتصارع على ساحتها، وما لم يكن ضليعا باللغة السياسية والمقولات الفكرية المؤسِّسة التي ولدت في سياق الصراع، وتبلورت من خلال تصارع وتفاعل القوى الفاعلة على ساحة القضية الفلسطينية التي تشكّل موضوع البحث.

فالاستعمار البريطاني على فلسطين– تحت غطاء نظام الانتداب الذي أوجدته عصبة الأمم الناشئة عن الحرب العالمية الأولى– كان مختلفا عن الاستعمار الكلاسيكي في أماكن أخرى من العالم، وكان أكثر تعقيدا من الاستعمار البريطاني أو الفرنسي على دول المنطقة العربية الأخرى، وطبيعة الصراع معه مختلفة عن طبيعة الصراع التحرري من الاستعمار بشكل عام.

وقبل أن نخوض في تحليل مواقف عصبة التحرر الوطني، وخصوصا تطور موقفها من قرار التقسيم، يجدر أن نتوقف عند طبيعة العصبة والفترة التي نشأت فيها، وهي التي شكّلت ظاهرة متميزة في المشهد الوطني الفلسطيني ، منذ العام ١٩٤٣ وحتى العام ١٩٤٨–١٩٤٩ من جهة، وشكّلت من الجهة الأخرى ظاهرة متميزة في داخل الحركة الشيوعية في فلسطين. ويبدو أن عصبة التحرر الوطني، نشأت كتنظيم يتنظم في إطاره الشيوعيون الفلسطينيون العرب وأصدقاؤهم ومؤيدوهم الوطنيون التقدميون والشرائح الأكثر وعيا داخل الطبقة العاملة الفلسطينية.

واعتُبِرت العصبة بفعل طبيعة تنظيمها وانتمائها الفكري، تنظيما شيوعياً للشيوعيين العرب تبلور في أعقاب الانقسام

* رئيس معهد اميل توما للدراسات الفلسطينية والإسرائيلية، وعضو المكتب السياسي للحزب الشيوعي الإسرائيلي.

وعين حارود، في الرواية، هي البقعة الجغرافية الوحيدة، التي تشكل منفذاً إلى زمن مغاير. «سأذهب إلى عين حارود. وهناك، في عين حارود، سوف نبدأ كل شيء مرة أخرى من جديد، إنما بشكل مغاير. في عين حارود الجديدة سيربض النمر مع الجدي، وستولد الأرض من جديد، ويعود كل شيء يزهر ثانية». والرواية، هي سردية البحث عن عين حارود هذه، في محاولة إلى الوصول إلى زمنٍ أثيريّ، فيه ينتصر المغلوبون والغالبون، هؤلاء على هزيمتهم وهؤلاء على انتصارهم، في العودة إلى زمن البداية الذي فيه من الممكن صياغة كل شيء بصورة مختلفة.

على أساس قومي الذي شهده الحزب الشيوعي الفلسطيني في العامين ١٩٤٢–١٩٤٣ . وكان اللقاء القطري الذي أقر تأسيس عصبة التحرر الوطني قد عقد في أيلول ١٩٤٣ في مقر اتحاد نقابات وجمعيات العمال العرب في درج الموارنة ١٦ في حيفا وظهر أول بيان لها في الأول من شباط ١٩٤٤ . [١]

إن إطار العصبة الذي نشأ وتطور بسرعة وفرض نفسه لاعبا في إطار حركة التحرر الوطني الفلسطيني، له تحليله المتميز الذي ضمَّنه في ثلاث وثائق تاريخية مركزية صدرت عنه، في الفترة بين العام ١٩٤٥ والعام ١٩٤٨ . الأولى – «العقدة الفلسطينية والطريق إلى حلها» (١٩٤٥)، الثانية– «طريق فلسطين إلى الحرية» (آب ١٩٤٧)، والثالثة – «لماذا يجب أن نناضل في سبيل الدولة العربية الديمقراطية» (أيلول ١٩٤٨).[٢] وضمّنت العصبة هذه الوثائق الرئيسية التاريخية، مفهومها للصراع في فلسطين وعليها، ومفهومها للعقدة الفلسطينية وطرق حلها في ظل أعقد التطورات المتسارعة التي رافقتها. كما صدرت وثائق العصبة في عدد من النشرات نصف الشهرية التي حاولت كل منها ان تتخصص في موضوع ملتهب يطال هموم الجماهير الكادحة وقضاياها السياسية والمطلبية ويعمل على تثويرها، إضافة إلى تحليلات ومتابعات جريدة الاتحاد الحيفاوية التي صدرت في حيفا عن عصبة التحرر ومؤتمر العمال العرب، لتكون الناطقة باسمهما وباسم الحزب الشيوعي الإسرائيلي لاحقا . وتفردت عصبة التحرر الوطني الفلسطينية على الساحة الوطنية الفلسطينية بطرح سياسي وفكري بديل للطروحات التي تمسكت بها القيادة القومية التقليدية للحركة الوطنية الفلسطينية، وفي المقابل اتخذت طروحاتها شكلا متميّزاً في بعض جوانبه عن طروحات الحزب الشيوعي الفلسطيني (١٩٢٤–١٩٤٨) حيث انتظم الشيوعيون اليهود، في ظل انقسام الحزب على أساس قومي وظهور عصبة التحرر الوطني منذ العام ١٩٤٣ وحتى أواخر العام ١٩٤٨ . وبهذا المعنى فإن تجربة عصبة التحرر الوطني شكلت تجربة شيوعية أصيلة، نابعة من تربة الوطن، قلّ مثيلها في الحركة الشيوعية، وقلّ مثيلها في حركة التحرر الوطني.

كيف انعكست التحولات الطبقية على تطور البنى السياسية؟!

لم يكن لهذه التجربة أن تنشأ وتنمو وينتشر تأثيرها وتروج مواقفها لولا أنها كانت جاهزة للسباحة ضد التيار السائد من جهة، ولولا أن تحولا كبيرا قد طرأ على البنية الطبقية لفلسطين عشية الحرب العالمية الثانية ونشوء طبقة عاملة عربية واسعة ثبّتت مواقعها في العديد من مجالات الحياة .

وقد حصل هذا التحول على خلفية اضطرار بريطانيا وهي تعد امبراطوريتها الاستعمارية للحرب العالمية الثانية إلى بناء المصانع ومعسكرات الجيش في فلسطين، وتجهيز ما يتبعها من قاعدة لوجستية وورشات بناء وشق الطرق والكراجات، ومصانع الأغذية، وتوسيع البنى التحتية لوسائط النقل ، واتساع الحاجة إلى الخدمات والعمل في مصافي النفط ومد الانابيب، وشتى أنواع الخدمات، كل هذا أحدث طفرة كبيرة وتحولات هائلة في حجم الطبقة العاملة وفي البنية الطبقية العربية في فلسطين، دفعت بالطبقة العاملة التي اتسعت على أساس انتقال العاملين من الريف إلى المدن، إلى مقدمة الحلبة السياسية والاجتماعية، وذلك بعد أن كانت سلطات الانتداب قد عملت خلال سنوات طويلة على تشريع القوانين لمنع قيام صناعات وخدمات متطورة بين الفلسطينيين العرب، وقصرت الاستثمارات الكبيرة وتطوير المرافق، والاقتصاد المتطور والصناعات المتقدمة وشركة الكهرباء على الاقتصاد الصهيوني الاستيطاني في الييشوف .

إن نشوء الطبقة العاملة الفلسطينية خلق معه بشكل أصيل، الحاجة إلى تنظيمات عمالية نقابية تكون نداً وبديلا للنقابات الصهيونية وفي صلبها الهستدروت التي شكلت عاملا مؤسساً في المشروع الصهيوني أكثر من كونها موجهاً ثورياً أو حتى نقابيا للطبقة العاملة عامة، ونشأ تنظيم شيوعي عربي نابع من واقع الشعب العربي الفلسطيني في قلب معركته التحررية، ونابع عن مواجهة همومه الطبقية تمثل في عصبة التحرر الوطني.

إن خوف بريطانيا من أن تقطع عليها دول المحور، وخصوصا ألمانيا وإيطاليا طرق نقل العتاد والإمدادات والجنود عبر البحر الابيض المتوسط، جعلها تغير استراتيجيتها لتحتاط بإقامة معسكرات ومنشآت عسكرية ضخمة وبناء اقتصاد مبني على الاكتفاء الذاتي في فلسطين والمنطقة العربية يخدم حاجات الامبراطورية الاستعمارية شرق المتوسط، وانعكست هذه الاستراتيجية في اتساع هائل للطبقة العاملة المكونة من جماهير فلاحية بدأت تأخذ طريقها إلى أماكن العمل في المدن والبلدات المركزية، في عملية برتلة كبيرة ومتسارعة، خلقت طبقة عاملة أكبر مما كانت في فلسطين في أي يوم، وأكبر مما كان من الممكن أن يتطور بشكل طبيعي وفي ظروف طبيعية متدرجة.

إن نشوء الطبقة العاملة الفلسطينية خلق معه بشكل أصيل، الحاجة إلى تنظيمات عمالية نقابية تكون نداً وبديلا للنقابات الصهيونية وفي صلبها الهستدروت التي شكلت عاملا مؤسساً في المشروع الصهيوني أكثر من كونها موجهاً ثورياً أو حتى نقابيا للطبقة العاملة عامة، ونشأ تنظيم شيوعي عربي نابع من واقع الشعب العربي الفلسطيني في قلب معركته التحررية، ونابع عن مواجهة همومه الطبقية تمثل في عصبة التحرر الوطني. ويصف توفيق طوبي وهو أحد القادة المؤسسين لعصبة التحرر الوطني هذا التطور بقوله: «وتميزت تلك الفترة ببناء المنشآت المختلفة لمتطلبات المجهود البريطاني. وكانت حيفا وضواحيها قاعدة مهمة لهذا المجهود اجتذبت عشرات آلاف العمال من القرى القريبة والبعيدة التي تدفقت إلى منشآت البترول والقواعد الحربية ومنشآت الجيش البريطاني والصناعة التابعة. وكان الاتجاه الطبيعي لجماهير العمال الاندفاع نحو التنظيم دفاعا عن حقوقهم.»[٣]

صراع اليهود والعرب !!
أو معركة تحرر وطني ضد الاستعمار والصهيونية

إن أحد أشكال الصراع الفكري حول ما جرى في فلسطين والموقف من قرار التقسيم والتأريخ له، مرتبط بفهم طابع الصراع الأساسي وطبيعته.

وتحديد الموقف من هذا السؤال، يحدد الموقف من الحل الممكن للعقدة الفلسطينية بما فيها تطور الموقف من قرار التقسيم وخيارات صعبة أخرى. إن تصوير الصراع في فلسطين على أنه صراع اليهود والعرب بكونهم يهود وعربا، هو مفهوم يلتقي مع المفهوم الصهيوني والرجعي العربي للصراع، ويتماهى مع المفهوم الاستعماري الذي له مصلحة في تصوير الصراع صراعا دموياً عنصرياً بين اليهود والعرب، ليطرح استمرار الانتداب الامبريالي البريطاني ليس على أنه المشكلة بل على أنه الحل للمشكلة. ويناقض هذا المفهوم مفهوم عصبة التحرر الوطني والحزب الشيوعي الفلسطيني القائل بأن الصراع في فلسطين هو صراع تحرر وطني، وأن التناقض الرئيسي الذي يميز نضال الشعب الفلسطيني فيه، هو التناقض مع الامبريالية والصهيونية ومع الرجعية العربية المتواطئة مع هذا المشروع والمذنبة إليه.

لقد كانت عصبة التحرر الوطني وجريدتها «الاتحاد» قد تنبهت إلى هذا التمييز منذ حزيران ١٩٤٧ ، فنقلت عن مراسل وكالة ما وراء البحار البريطانية دوناد بيل : «إن هدف بريطانيا الذي كانت ترجوه من وراء عقد دورة خاصة لبحث مشكلة فلسطين (للجمعية العمومية للأمم المتحدة ع.م)، هو تأكيد سياسة الانتداب على تلك البلاد ، لأنه إذا تعذر التفاهم بين العرب واليهود فإن الأمر يقتضي وجود دولة ثالثة لحماية الطرفين هي بريطانيا بدون شك». [٤]

وكانت الاتحاد لسان حال عصبة التحرر الوطني قد نشرت:

«إن من أسباب ضعف قضيتنا أن بعض مندوبي الدول العربية انجروا وراء أضاليل الاستعمار فبحثوا القضية من وجهتها الخاطئة وقصروا همهم على تبيان التناقض والاختلاف

ويسود الانطباع الخاطئ لدى كثيرين- بعضهم عن سوء نية وبعضهم عن عدم اطلاع- وكأن الحل القائم على تقسيم فلسطين والذي انعكس في قرار الجمعية العمومية في ٢٩ تشرين الثاني ١٩٤٧، هو خيار الشيوعيين الفكري والسياسي. ويناقض هذا الانطباع الحقائق التاريخية، غير أن هناك من يلجأ إلى هذا الخلط، لتشويه مواقف الشيوعيين والتشكيك في منطلقاتهم فيما يخص دورهم إبّان «النكبة والبقاء».

بين العرب واليهود ولم يضعوا المسألة على أنها نضال تحرري ديمقراطي ضد الاستعمار والصهيونية في سبيل جلاء الجيوش الأجنبية وإقامة حكومة ديمقراطية مستقلة تؤمِّن أيضا حقوق السكان اليهود (المدنية – ع.م.) . ولا شك أن تهجم مندوبي الهيئة العربية العليا على اليهود كيهود ونعتهم بصفات عدائية جارحة بدلا من التهجم على الاستعمار والصهيونية (وقبل أن يمضي وقت طويل على انتهاء الحرب العالمية الثانية.

وفظائع النازية –ع.م). وبدلا من إظهار حركتنا بمظهرها الديمقراطي العادل فإن هذا الموقف قد أثار الديمقراطيين في منظمة الأمم المتحدة وجعلهم في شك حول عدالة المطالب الوطنية التي تطرحها الأنظمة الرجعية العربية والقيادة الوطنية التقليدية».[٥]

يشكل تجاهل هذه الفوارق في قراءة جوهر وطابع القضية الفلسطينية من قبل القوى السياسية الفاعلة والمؤثرة والتقليل من أهمية التمييز بينها ، خللا جوهرياً في تقويم مواقف هذه القوى والتأريخ لها، وفي صلبها عصبة التحرر الوطني وتحليلاتها.

ومن المثير أن بعض الباحثين في تاريخ القضية الفلسطينية، كانوا مستعدين لمهاجمة مواقف عصبة التحرر الوطني ومناكفتها والتّشكيك في وطنيتها من دون أن يحاولوا التعامل مع الوثائق التاريخية الصادرة عنها، لئلا تفسد الوثائق التاريخية عليهم فرضياتهم.

ويسود الانطباع الخاطئ لدى كثيرين– بعضهم عن سوء نية وبعضهم عن عدم اطلاع– وكأن الحل القائم على تقسيم فلسطين والذي انعكس في قرار الجمعية العمومية في ٢٩ تشرين الثاني ١٩٤٧، هو خيار الشيوعيين الفكري والسياسي . ويناقض هذا الانطباع الحقائق التاريخية، غير أن هناك من يلجأ إلى هذا الخلط، لتشويه مواقف الشيوعيين والتشكيك في منطلقاتهم فيما يخص دورهم إبّان «النكبة والبقاء».

وليس هناك شك أن أكثر المعنيين بالهجوم المتجدد في السنوات الأخيرة على تاريخ عصبة التحرر الوطني والطعن في دورها الوطني التقدمي هي الرجعية العربية المتنفذة اليوم، التي توهمت وأوهمت، أن الساعة مواتية ليس لفرض مفاهيمها وتبرير تبعيتها للإمبريالية والصهيونية فقط، بل توهمت أن الساعة مواتية لإعادة كتابة التاريخ وتبييض صفحتها تاريخيا لتواصل اليوم أيضا تآمرها على قضية الشعب الفلسطيني وقضايا شعوب المنطقة معتمدة على تحالفها السافر مع ادارة ترامب وحكومة نتنياهو وما يحاك مما يسمونه صفقة العصر. وبالمقابل هناك من حاول أن يوهم أن رفض التقسيم، هو مشروع القوميين ومشروع النظام العربي القومي الرسمي. بينما العكس هو الصحيح.

فالشيوعيون في فلسطين: الشيوعيون اليهود المنظمون في حينه في الحزب الشيوعي الفلسطيني، والشيوعيون العرب وحلفاؤهم المنظمون منذ العام ١٩٤٣ في عصبة التحرر الوطني، كانوا القوة الأكثر مثابرة على الساحة الفلسطينية والعربية في رفض فكرة تقسيم فلسطين، والأكثر عمقاً في تبرير رفضها، وهم الوحيدون الذين طرحوا مشروعا ديمقراطيا ووطنيا بديلا بشكل حقيقي، وتمسكوا على طول الطريق، بحل العقدة الفلسطينية من خلال إنهاء الانتداب البريطاني واقامة دولة مستقلة ديمقراطية موحدة لجميع سكانها، وفق صيغة عصبة التحرر الوطني. أو دولة ديمقراطية واحدة ثنائية القومية، وفق صيغة الحزب الشيوعي الفلسطيني. ولم يتوقف الشيوعيون عن التحذير وحتى اللحظة الأخيرة من خطر التقسيم ، واعتبروا أن نهج القيادة التقليدية في استرضاء الاستعمار البريطاني ومنافسة الصهيونية على كسب وده بدلا من مقاومته، ورفض هذه القيادة نقل قضية فلسطين إلى الأمم المتحدة، كقضية تحرر وطني وليس قضية اقتتال اثني، وهو ما جهدت بريطانيا والدول الامبريالية على تصويره والترويج له، سيؤدي بالضرورة إلى تقسيم فلسطين. وحذر الشيوعيون بقوة وعلى الملأ من أن استمرار القيادة العربية في رفض الحل

ولم يتوقف الشيوعيون عن التحذير وحتى اللحظة الأخيرة من خطر التقسيم ، واعتبروا أن نهج القيادة التقليدية في استرضاء الاستعمار البريطاني ومنافسة الصهيونية على كسب وده بدلا من مقاومته، ورفض هذه القيادة نقل قضية فلسطين إلى الأمم المتحدة، كقضية تحرر وطني وليس قضية اقتتال اثني، وهو ما جهدت بريطانيا والدول الامبريالية على تصويره والترويج له، سيؤدي بالضرورة إلى تقسيم فلسطين. وحذر الشيوعيون بقوة وعلى الملأ، من أن استمرار القيادة العربية في رفض الحل الديمقراطي.

الديمقراطي الذي يقترحونه، في دولة واحدة لجميع سكانها، أو في دولة مستقلة ثنائية القومية في فلسطين، يحمّل هذه القيادة المسؤولية عن خلق الظروف المواتية لتقسيم فلسطين وإجهاض حق الشعب الفلسطيني في التحرر والاستقلال.[٦]

الوضع المركب والخيارات الصعبة!

شكل التاسع والعشرون من تشرين الثاني ١٩٤٧ لحظة حاسمة في قضية فلسطين، وفي معركة الشعب الفلسطيني على مصيره وعلى مستقبله. وشكل نقطة تحول في تاريخ البلاد، وفي صياغة الخارطة الجغرافية والسياسية في المنطقة. وشكلت تداعيات القرار الدولي وإعلان قيام إسرائيل خلال نصف عام في حدود أوسع من الحدود التي أقرها قرار الجمعية العمومية، محور الصراع الإسرائيلي العربي ومعالم حله حتى يومنا هذا. وجعلت التطورات من المنطقة مسرحا مركزيا للصراع بين المشاريع الامبريالية العالمية المتحالفة مع الصهيونية والرجعية العربية، وبين مناهضيها . فقبل سبعين عاما تم إقرار قرار التقسيم في الجمعية العمومية للأمم المتحدة بشأن فلسطين. وحدد موقف المنظومة الدولية بشأن إنهاء الانتداب البريطاني، وإقامة دولتين عربية ويهودية في فلسطين والاحتفاظ بوحدة اقتصادية بين الدولتين.

وفي الوقت الذي قبلت فيه القيادة الصهيونية قرار التقسيم رسميا، فإنها رأت به مقدمة، وليس بديلا عن تنفيذ مشروعها التوسعي المبيت المتواطئ مع الانتداب البريطاني، لاحتلال كل ما تطاله قواتها العسكرية ومن يدور في فلكها من عصابات إرهابية، من خلال عمليات التطهير والتشريد والتفريغ المبرمج للشعب الفلسطيني واقتلاعه من وطنه. وفي خطاب أمام اللجنة المركزة في الهستدروت في ٣ كانون الأول ١٩٤٧ (بعد أربعة أيام من إعلانه قبول قرار التقسيم)،صرح بن غوريون: أنه يرفض أجزاء من قرار التقسيم بدءاً برفض حدود الدولة اليهودية المقررة، ورفض الفترة الانتقالية لتنفيذ قرار التقسيم (حتى خريف ١٩٤٩) وانتهاء برفض قرار إقامة الدولة العربية [٧]... واعتبر سمحا فلابين في كتابه :»ولادة إسرائيل – الأسطورة والواقع» : أنه «بسبب مواقف مشوّهة فإن العديد من المؤرخين فهموا من قبول بن غوريون فكرة الدولة اليهودية على قسم من دولة إسرائيل، وكأنه قد وافق على قرار الأمم المتحدة كاملا، الا أن بن غوريون رأى بالتقسيم الخطوة الاولى لإقامة دولة يهودية في أرض إسرائيل الكبرى ، بما فيها شرق الأردن وهضبة الجولان وجنوب لبنان».[٨]

وفي الوقت ذاته، ومقابل ذلك، قامت الرجعية العربية، التي رفضت قرار التقسيم رسميا،(ممثلة بالنظام العربي الرسمي وجامعة الدول العربية)، بإرسال جيوشها (غير الجاهزة وغير المجهزة) إلى فلسطين، لتصادر قرار الشعب الفلسطيني وطموحاته الوطنية ولتجمع أسلحته، لحرمانه من حقه الأولي حتى في الدفاع عن وطنه . ولم يعد خافيا أن الجيوش العربية لم تدخل إلى فلسطين لمنع قيام الدولة اليهودية، وإنما دخلت وأخذت مواقعها لتمنع قيام الدولة العربية ولتستبق قيامها. وشكلت ذريعة استخدمتها القيادة الصهيونية لتبرر أمام العالم مشروعها التوسعي المبيت والمخطط مسبقا للاستيلاء على فلسطين.

والغريب أن بعض المؤرخين والسياسيين المتحمسين، تأخذهم الحمية القومية، فيأخذون على عصبة التحرر الوطني ويعيبون على الشيوعيين موقفهم الذي دعا الجيوش العربية التي دخلت فلسطين في أيار العام ١٩٤٨ إلى مغادرتها وتوجيه طاقاتهم لمواجهة الاستعمار وأعوانه من الحكام الرجعيين في دولهم لتحريرها من التبعية للامبريالية..

ولكن الوقائع التاريخية تؤكد أن الأنظمة العربية المرتبطة بالامبريالية البريطانية والغارقة في التبعية إليها حتى العنق ليست سيدة قرارها، وقيامها بإرسال جيوشها إلى فلسطين لم يكن جدياً، ولم يكن يهدف إلى منع قيام الدولة اليهودية، بل إلى

ولكن الوقائع التاريخية تؤكد أن الأنظمة العربية المرتبطة بالامبريالية البريطانية والغارقة في التبعية إليها حتى العنق ليست سيدة قرارها، وقيامها بإرسال جيوشها إلى فلسطين لم يكن جدياً، ولم يكن يهدف إلى منع قيام الدولة اليهودية، بل إلى منع قيام الدولة العربية .

منع قيام الدولة العربية. ولكي تتضح الصورة حول جدية التدخل العسكري العربي في فلسطين ونوايا هذا التدخل الحقيقية لا بد من التوقف قليلا عند ما كتبه القائد العسكري المصري الذي حوصر في الفالوجة، جمال عبد الناصر في مذكراته عن حرب فلسطين:

«لم يكن ممكنا أن تكون هذه حربا جدية. لم يجر حشد قوات عسكرية، ولا تزوّد بوسائل قتالية ولا تخزين ذخائر – لا دوريات ، لا استخبارات ، ولا طائرات. ومع ذلك ألقي بنا في ميدان القتال لنواجه مصيرنا..»[٩] وإذا أضفنا إلى ذلك حقيقة أن الاجتماع الأول لرؤساء أركان الجيوش العربية لتنسيق خطة «لتحرير فلسطين»، انعقد في ٣٠ نيسان ١٩٤٨ ، أي أسبوعين فقط قبل انتهاء الانتداب البريطاني. وبعد مجزرة دير ياسين وتهجير حيفا وتهجّير طبريا واندحار القوات الفلسطينية، وما رافق ذلك من اتساع عمليات التشريد واللجوء خارج فلسطين. وفي تقويم للوضع جرى تقديمه في اجتماع للوكالة اليهودية في آذار ١٩٤٨ جاء: «أن رؤساء أركان جيوش الدول العربية حذروا حكوماتهم من مغبة دخول جيوشهم إلى فلسطين وخوض حرب متواصلة فيها بسبب الاوضاع الداخلية في الدول العربية»

واعتبر سمحا فلابين في كتابه «ولادة اسرائيل– الاسطورة والواقع»

«إن ما ميز الحرب الأهلية في فلسطين ابتداء من تشرين الثاني ١٩٤٧ وحتى نهاية الانتداب البريطاني في ١٥ أيار ١٩٤٨ ، ، غياب كامل لاستراتيجية شاملة في الجانب العربي تلائم الوحدات الفلسطينية المنتشرة في الميدان، ولجيش الانقاذ العربي بقيادة القاوقجي، وأيضا للفيلق العربي التابع للملك عبد الله، فلم يكن هناك تسجيل وتجنيد قوى بشرية ووسائل قتالية، ولا قيادة عامة ولا تنسيق بين الفرق المقاتلة» .[١٠]

وفي تقرير رفعه عن محادثاته في ١٢ و–١٩ آب ١٩٤٦ مع الامير عبدالله، كتب إلياهو ساسون: «إن الموضوع المطروح للبحث لم يكن موضوع إقامة الدولة اليهودية، كلا المعسكرين (العربيين ع.م) أبديا استعدادهما للاعتراف بالوضع الجديد في ظروف معينة .. إن الملك عبدالله رأى بالمفتي عدوه الرئيسي والمر.. ورأى أنه يجب التخلص من المفتي وإزالته من الطريق في أسرع وقت ممكن وبأي ثمن» ! وإن مثل هذا الشعور كان قوياً عند المفتي أيضاً تجاه الملك عبد الله . « وهذا ما أكده وفد عصبة التحرر الوطني الذي التقى المفتي في بيروت في تشرين الثاني ١٩٤٧ .. «وكان الرئيس اللبناني بشارة الخوري كرر التصريحات حول استعداده للتوسط بين اسرائيل والعرب اذا ما التزمت اسرائيل للاندماج السياسي والاقتصادي في المنطقة.»[١١]

وكانت التقارير والتقديرات الاستخباراتية التي نقلت إلى الوكالة اليهودية تشي بـ «ان التدخل المصري في الحرب كان يهدف بالأساس إلى إسقاط مخططات الملك عبد الله ومؤيديه البريطانيين . لقد أرسلت مصر أفضل وحداتها العسكرية، التي تشكل قرابة نصف الجيش المصري الذي دخل إلى فلسطين إلى المدن العربية، بئر السبع والخليل والقدس، حتى تمنع الملك عبد الله من ضم هذه المناطق، المخصصة للدولة الفلسطينية.» [١٢]

واعتبر اسماعيل صفوت رئيس اللجنة العسكرية للقوات العربية التي أرسلت إلى فلسطين، أنه «ساد الاعتقاد غير الواقعي لدى اللجنة السياسية، بأن استعمال القوات النظامية وإعلان الحرب من قبل الجيوش العربية، أو حتى التظاهر بذلك من شأنه أن يدفع الدول الكبرى للتدخل وأن يفرضوا على الصهاينة حلا سياسيا لصالح العرب.»[١٣]

أما عزام باشا سكرتير عام الجامعة العربية، فقد أعلن أنه سيدعم قرار التقسيم إذا اقترح الأمر على الجامعة العربية من قبل دولة عربية .

وأضاف: «إن العرب مستعدون لتقديم تنازلات بعيدة من أجل إشباع شهوة اليهود لرؤية مركز روحاني (يهودي ع.م) وحتى مادي في فلسطين « ... لو كان بمقدوركم أن تضمنوا أن تسليم فلسطين لليهود يعني تحقيق السلام في كل مكان ، كنت سأمنحكم إياها بأكملها .» ... « إذا كان تقسيم البلاد من شأنه أن يشكل حلا يضع حدا للأوضاع السيئة السائدة ، تعالوا نفحص هذه الامكانية بحذر.»[١٤]

إن الوهم الذي خلقه دخول الجيوش العربية إلى فلسطين لتصفية حسابات عربية داخلية كان له قسط كبير في إلقاء الشعب الفلسطيني في مهاوي الردى وأوهام الرجعية العربية.

بالمقابل كإن التهديد بالحرب من جانب شرق الأردن محدودا جدا. وقد كان الملك عبدالله نفسه قد وعد موظفا اسرائيلياً عالي المستوى (تقول المصادر العربية أنه موشيه شاريت) ، بأن الملك عبد الله «لن يتدخل في مسألة تأسيس الدولة اليهودية، وسوف يقوم باحتلال المناطق المقررة لتقوم عليها الدولة (العربية ع.م) الفلسطينية ليس إلا!»[١٥]

هذا النزر اليسير من الكم الهائل من الشهادات والوثائق المتوفرة يشهد، حسب رأيي، على أن دخول جيوش الأنظمة العربية إلى فلسطين، لا علاقة له بمنع نكبة الشعب الفلسطيني ولا بمنع قيام الدولة اليهودية .. بل له علاقة بمنع قيام الدولة العربية في فلسطين . والحقيقة أنه ليس من الصعب اليوم بعد مضي سبعة عقود على هذه الأحداث أن نرى طبيعة إرسال الأنظمة العربية للجيوش العربية إلى فلسطين وهزاله، وليس من الصعب أن نرى عمق خيانة الأنظمة الرجعية العربية وتلاعبها بجيوشها من جهة وبالقضية الفلسطينية وصولا إلى النكبة من الجهة الأخرى، ولكن الأمر اللافت هو كيف استطاعت عصبة التحرر الوطني الفتية ووثائقها أن تقرأ هذا المشهد كما هو أونلاين ، من دون ان يتوفر لها ما يتوفر لدينا اليوم من وثائق ومن مرور الوقت، وكيف استطاعت أن تقرأ حجم المؤامرة وطبيعة المشاركين فيها .

إن الوهم الذي خلقه دخول الجيوش العربية إلى فلسطين لتصفية حسابات عربية داخلية كان له قسط كبير في إلقاء الشعب الفلسطيني في مهاوي الردى وأوهام الرجعية العربية. ونأمل أن يكون في هذا الاستعراض جواب لأولئك الذين ما زالوا يأخذون على عصبة التحرر الوطني نداءها إلى وقف هذا التدخل الذي لم يوصل ولم يكن بمقدوره أن يوصل إلا إلى نكبة الشعب الفلسطيني.

الموقف المبدئي للشيوعيين اليهود والعرب ضد التقسيم موقف الاتحاد السوفييتي - بين القبول والرفض!

قبل عام فقط من قرار التقسيم، عقد الحزب الشيوعي الفلسطيني (الذي ضم الشيوعيين اليهود في هذه المرحلة) مؤتمره العاشر في أواخر شهر تشرين الثاني ١٩٤٦ ، وقدم القائد الشيوعي البارز في تاريخ الحزب ماير فلنر التحليل السياسي، وتطرق في إطاره إلى مسألة التقسيم، وقال: «يعيش شعبان في هذه البلاد ولهما مصالح مشتركة. مستقبلهما منوط بقيام دولة ديمقراطية غير منحازة»... وأضاف : «لا يمكن أن تقوم في البلاد دولة عربية صرف. ولا يمكن أن تقوم دولة عبرية. فاليهود والعرب يعيشون بشكل مشترك في كل أنحاء البلاد. ومن غير الممكن الفصل بينهم لا جغرافيا ولا اقتصاديا.». وقال: «إن أي مشروع لتقسيم البلاد، من شأنه فقط أن يؤجج العداء القومي، وأن يعمق المصاعب الاقتصادية، وأن يصعد من اضطهاد الحكم الأجنبي الذي سيعرض نفسه وسيطا وحكما يقضي بين شعبين متخاصمين.» وأضاف فلنر في مداخلته: «إن الطريق الوحيد للحل يكمن في إقامة دولة عربية– يهودية، ديمقراطية ومستقلة، يتمتع فيها اليهود والعرب بالمساواة الكاملة في الحقوق.... إن الدولة الديمقراطية لن تتحقق ما لم تناضل الجماهير اليهودية والعربية، كتفا إلى كتف ضد الامبريالية وعملائها داخل الشعبين.»[١٦]

وفي الأول من أيلول ١٩٤٧ قبل أقل من ثلاثة أشهر من صدور قرار التقسيم، نشرت صحيفة الحزب الشيوعي الفلسطيني «كول هعام»، موقف الحزب من توصيات الأكثرية في اللجنة الدولية لتقصي الحقائق في فلسطين –اليونسكوب – والتي زارت فلسطين في تموز من العام نفسه، وأوصت الأمم المتحدة بتقسيم فلسطين إلى دولتين فكتبت كول هعام: «مع نشر توصيات اللجنة الدولية بشأن مستقبل البلاد يجب القول بشكل واضح: إن توصيات الأكثرية في اللجنة الدولية ليست منطقية وغير قابلة للتطبيق. صحيح أنها أوصت بتقسيم «جيد»، لكنه «جيد –إلى درجة لم يكن بن غوريون يحلم به. فحتى الوكالة اليهودية نفسها لم تطالب بأن تكون يافا وبئر السبع في إطار الدولة اليهودية». وأضافت «كول هعام» : «إن اقتراح الأكثرية في اللجنة الدولية لا يحقق الاستقلال القومي لا لليهود ولا للعرب، وإنما يضع الأسس للسيطرة الأجنبية على كلا الشعبين.»[١٧]

وفي السياق نفسه، كتبت جريدة الاتحاد الصادرة عن عصبة التحرر الوطني في ١٩–١٠–١٩٤٧ ردا على تصريح

غروميكو ممثل الاتحاد السوفييتي في الأمم المتحدة: «منذ تصريح غروميكو تبين أن موقف الاتحاد السوفييتي من مستقبل البلاد يقوم على إحدى إمكانيتين : إما الحل من خلال التفاهم اليهودي العربي على أساس إقامة دولة فلسطينية ديمقراطية مستقلة، وإما التقسيم، ولا يوجد طريق ثالث .. إن الاتحاد السوفييتي أعلن موقفه هذا مع العلم بأن الخيار الأول غير وارد في ظل المؤامرات الامبريالية والصهيونية، وهو ما يعني قبول التقسيم ، برغم أن التقسيم هو الحل الأسوأ». وتضيف «الاتحاد» : «نحن لا نقبل موقف الاتحاد السوفييتي هذا بشأن القضية الفلسطينية. ونحن على قناعة بأن التقسيم هو حل غير عادل يحاولون فرضه على سكان البلاد من دون الاكتراث بمواقفهم. إن هذا الحل لا يحقق طموح السكان ولا يضمن الأمن والسلام في أنحاء البلاد، وليس من شأنه وقف المؤامرات الامبريالية» . وتواصل «الاتحاد»: «إن صداقتنا مع الاتحاد السوفييتي..لا تعني أننا نأتمر بسياسته الخارجية. فنحن الذين نقرر سياستنا على أساس وضع قضيتنا وأهداف شعبنا التحررية العادلة» . وأنهت «الاتحاد»: « علينا أن نعمل على توحيد صفوف الحركة الوطنية من أجل النضال ضد التقسيم ومن أجل إلغاء الانتداب البريطاني وجلاء العساكر الأجنبية وتحقيق استقلال البلاد».[١٨]

وفي مقابل هذا الموقف الواضح، يدعو بولس فرح أحد قادة عصبة التحرر المؤسسين، وواحد من أوائل النقابيين والشيوعيين العرب في فلسطين والذي انسحب من العصبة احتجاجا على قبولها قرار التقسيم في شباط ١٩٤٨ ، إلى التمييز بين رفض قرار العصبة وبين تفهم موقف الاتحاد السوفييتي، وهو يطرح في هذا المجال موقفاً مركباً يدافع فيه عن حق الاتحاد السوفييتي في اتخاذ موقفه ويحمِّل القيادة التقليدية للحركة الوطنية الفلسطينية المسؤولية عن عجزها عن القيام بدورها والتمييز بين العدو والصديق ، فيقول:

«أما الاتحاد السوفييتي فموقفنا منه واضح أن له الحق، وقد خرج منهكاً من حرب مدمِّرة، أن يتخذ القرار الصالح في زمانه، .. كان له الحق في اتخاذ القرار الذي يرتئيه مناسباً له، ولا يهم أيضاً إذا كان عادلا أو غير عادل . فإن دنيا السياسة ودنيا النظريات ودنيا الواقع لا تقوم على العدالة النسبية والمطلقة، بل بالقدرة على التعامل مع الظروف الموضوعية لتحقيق الهدف المعين.

إن الاتحاد السوفييتي اتخذ قراره بالنسبة لمفاهيمه الخاصة وموقفه العالمي وظروف الساعة ، ولا يملك أحد الحق في إدانة ما فعل. كما أنه لا يحق لأحد على وجه هذه الارض أن يمنعنا من التعامل مع قضيتنا وقضية شعبنا بالحرية التي افترضناها لغيرنا « وهو ما يعني أن من حق عصبة التحرر الوطني أن تتخذ موقفها بمعزل عن موقف الاتحاد السوفييتي ووفق ظروفها ومفاهيمها للصراع».

ويضيف بولس فرح في مقارعة هجوم القيادة التقليدية على الاتحاد السوفييتي: « لقد عزلت القيادة الوطنية نفسها عن الاتحاد السوفييتي لأسباب طبقية محضة وتحالفوا مع أعدائه ثم جاؤوا يلومونه بالموافقة على قرار التقسيم ، بغض النظر عما إذا كان التقسيم نظرياً أو ممارسة حرياً بالموافقة عليه . إنه جلب في أعقابه الكوارث للشعبين وللمنطقة، وأنه لم يساهم في دفع عجلة التقدم والحرية والاشتراكية إلى أمام وينبغي تركه للتاريخ للحكم عليه إذا كان خطأ أو صوابا.»[١٩]

ويقدم فرح إضافة مهمة لفهم طريقة التفكير التي اعتمدتها عصبة التحرر الوطني وهي تتعامل مع تعقيدات الموقف الذي واجهته والخيارات التي بنت عليها مواقفها حتى قبولها قرار التقسيم، وعلى الرغم من أن بولس فرح كان قد انسحب من العصبة بعد قبولها بقرار التقسيم في شباط ١٩٤٨ ، إلا أن تحليله هنا بقي ذا صلة وعاملا مساعداً على فهم مركبات موقف العصبة حين تبدلت الخيارات لكن مفهومه المنطلق من فكره الأممي جدير بالالتفات إليه:

«كنت مع زملائي ندعو عن يقين راسخ، وبطهارة المبادئ التي نؤمن بها، بأن العرب واليهود يمكن أن يتعايشوا وعليهم أن يتعايشوا لمصلحتهم ومستقبلهم».. ويضيف فرح: «ومنذ التحاقي بالحزب الشيوعي الفلسطيني وحتى يوم التقسيم كنا ندعو إلى التعايش العربي اليهودي، وكان من الواضح لنا أن الصهيونية ضد قضية التعايش، أنها لم تجئ للتعايش. وكنا نحاول التغلب على أهداف الصهيونية».

إن المنطق الذي تعامل به بولس فرح حين كان ما زال قائدا في عصبة التحرر، يكشف بوضوح الطابع المميز للتفكير السياسي للعصبة في تناقضه وتعارضه مع منطق الصهيونية والامبريالية والرجعية العربية، فيقول :»ماذا حدث حتى نبيت ليلتنا لنصبح مقسمين عربا ويهود ... ما دمنا نحاول التغلب على أهداف الصهيونية التي كانت ضد قضية التعايش وتهدف إلى تقويضه».

فهو يهاجم التقسيم لأنه يشمل ضمنا قبول المفهوم الصهيوني وليس المفهوم التقدمي للعلاقات بين العرب واليهود في مواجهة الصهيونية.

ويضيف بولس فرح إن أكثرية اللجنة المركزية لعصبة التحرر

الوطني، رفضت التقسيم ولم تجد فيه تقريرا للمصير .... وأن جريدة الاتحاد وجهت دعوة جريئة إلى الحركة الوطنية تقول فيها بشجاعة : «إن النضال في سبيل وحدة فلسطين هو نضال ضد تراث الدماء والدموع الذي سيتركه المستعمر البريطاني وراءه. هو نضال في سبيل إزالة شعور التوتر بين العرب واليهود، هو نضال في سبيل تقدم الجماهير العربية نفسها ، اقتصاديا واجتماعيا وسياسيا . هو نضال في سبيل الديمقراطية في فلسطين. هو نضال في سبيل تحقيق حرية فلسطين وسد أبوابها أمام المستعمرين . هو نضال في سبيل التعاون بين الجماهير العربية واليهودية.»[٢٠]

وفي مقارعته للقيادة التقليدية للحركة الوطنية واتهامه للقيادة القومية العربية في المنطقة ومطالبتها بتحمل مسؤولياتها على ما آلت إليه القضية الفلسطينية أضاف بولس فرح: «كان على العرب أن يشمروا عن ساعد الجد ويقاوموا مشروع الوطن القومي اليهودي في فلسطين. لقد قاوموا بزعامة غير مؤهلة للوقوف أمام قوى عصرية، كانوا متخلفين سياسيا وأيديولوجيا واقتصاديا وثقافيا . كانوا قد خرجوا من أوساط العثمانية ومفاهيم العثمانية إلى مجابهة قوى مادية وفكرية ضخمة، كانوا فرديين ومن القائلين ومن بعدي الطوفان ، وكانوا أشباه اقطاعيين فقاموا على خدمة الأجنبي وتواطئوا معه لكسب المغانم لأنفسهم فدمروا شعبهم وقضوا على أنفسهم.»[٢١]

إن أهمية هذا التوسع في اقتباس بولس فرح نابعة من نجاحه في وضع إصبعه على المعايير التي اعتمدتها عصبة التحرر الوطني من بين جميع القوى الفاعلة، في تحديدها مواقفها من الصراع القومي في فلسطين، ومنطلقاتها الطبقية والأممية ولغة تحليلها الماركسي اللينيني المتكامل للصراع، والذي من دونه لا يمكن فهم وتحليل مواقف الشيوعيين وتحليلاتهم .

بين رفض التقسيم مبدئيا وقبول قرار الجمعية العمومية

وإذا كان موقف الشيوعيين المبدئي والصحيح يرفض التقسيم بهذه الحدة، فكيف يمكن تفسير قبولهم لاحقا بقرار التقسيم واعتباره الخيار المناسب؟

جاء قرار الجمعية العمومية للأمم المتحدة في ٢٩ تشرين الثاني١٩٤٧ بالحل على أساس تقسيم فلسطين، ليطرح معادلات معقدة أمام الشيوعيين اليهود والعرب، وجاء ليطرح خيارات قاسية أمام الشعب العربي الفلسطيني. وأبرز قرار الأمم المتحدة أن توازن القوى على الصعيد المحلي الفلسطيني، وعلى الصعيدين الإقليمي والدولي كان مواتيا لقيام دولة إسرائيل أكثر مما كان مواتيا لطموحات الشعب الفلسطيني، في ظل مؤامرة امتدت عبر سنوات الانتداب البريطاني، شاركت فيها القوى الامبريالية والصهيونية والرجعية العربية لمنع الشعب الفلسطيني من إقامة دولته، والقضاء على حقوقه القومية. وأصبحت المهمة الوطنية والديمقراطية الأساسية في هذه المرحلة إنقاذ حق الشعب الفلسطيني في تقرير المصير ولو جزئيا، وتخليص هذا الحق من براثن المتآمرين. فالخيارات المطروحة لم تعد بين بديل الدولة الديمقراطية العلمانية لجميع سكان البلاد حسب برنامج عصبة التحرر الوطني، وبين التقسيم ، كما أن الخيارات لم تعد بين بديل الدولة الديمقراطية ثنائية القومية، كما طرح الحزب الشيوعي الفلسطيني، وبين التقسيم . فالبدائل التي لاحت في أفق فلسطين هي الخيار بين تقسيم فلسطين إلى دولتين يهودية وعربية، وبين نكبة الشعب الفلسطيني. لقد تحمل الشيوعيون مسؤولية تاريخية عندما قبلوا قرار التقسيم (عصبة التحرر الوطني وافقت على القرار فقط في شباط ١٩٤٨)، لأنه كان الفرصة الوحيدة لانقاذ حق تقرير المصير للشعب الفلسطيني، وبالرغم من أنها اعتبرت أنه ليس خياراً جيداً. أما الأوهام التي علقها الآخرون على الفرج العربي فقد قادت الشعب الفلسطيني إلى مهاوي الاقتلاع والتشريد والنكبة.

وحتى نفهم بشكل أوضح خيارات عصبة التحرر الوطني المركبة فإن علينا أن نتوقف عند مذكرة أخرى وأخيرة صدرت في حيفا عن عصبة التحرر الوطني في أيلول ١٩٤٨ وعرفت باسم وثيقة توفيق طوبي. وسيسجل التاريخ أن الخيارات الحقيقية التي وقفت أمام الشعب الفلسطيني عام ١٩٤٨، كانت إما التدهور المتسارع نحو النكبة.. وإما مشروع عصبة التحرر الوطني والحزب الشيوعي الفلسطيني، القائم على انهاء الاستعمار البريطاني واحتلاله، وقيام دولة ديمقراطية مستقلة لجميع سكانها وفق عصبة التحرر الوطني، أو دولة واحدة ثنائية القومية وفق الحزب الشيوعي الفلسطيني، فنجح الاستعمار وأعوانه في اغتيال المشروع الوطني الديمقراطي التحرري في كلتا الحالتين. ونجح ثلاثي – الامبريالية والصهيونية والرجعية العربية في اختطاف الفرصة التاريخية الوحيدة الماثلة ووأدها، وهي الفرصة الوحيدة التي كانت حاضرة لانقاذ الشعب الفلسطيني من نكبته المبيَّتة . فرصة المشروع السياسي التحرري الديمقراطي المعادي للاستعمار وأعوانه، الذي طرحته عصبة التحرر الوطني في أيلول ١٩٤٨، من

وحتى نفهم بشكل أوضح خيارات عصبة التحرر الوطني المركبة فإن علينا أن نتوقف عند مذكرة أخرى وأخيرة صدرت في حيفا عن عصبة التحرر الوطني في أيلول ١٩٤٨ وعرفت باسم وثيقة توفيق طوبي. وسيسجل التاريخ أن الخيارات الحقيقية التي وقفت أمام الشعب الفلسطيني عام ١٩٤٨، كانت إما التدهور المتسارع نحو النكبة.. وإما مشروع عصبة التحرر الوطني والحزب الشيوعي الفلسطيني، القائم على انهاء الاستعمار البريطاني واحتلاله، وقيام دولة ديمقراطية مستقلة لجميع سكانها وفق عصبة التحرر الوطني، أو دولة واحدة ثنائية القومية وفق الحزب الشيوعي الفلسطيني.

قلب جرح النكبة النازف، والدم ما زال ساخنا. في هذه الظروف غير المعقولة صدرت في حيفا وثيقة عصبة التحرر الوطني التي صاغها القائد المؤسس توفيق طوبي، تحلل الحالة الجديدة ، وتطرح أمام الجماهير الشعبية الفلسطينية المتعطشة إلى خيط من أفق وبصيص من أمل، مشروعا كفاحيا موجِّها، شجاعا، ومسؤولا، تحدد من خلاله الأهداف الاستراتيجية الملحة المستحقة، وتصوغ برنامج عمل نضالي، في صلبه البقاء في الوطن، والنضال على طريق التحرر والاستقلال، ومقاومة المشاريع الاستعمارية وعملائها العرب واليهود . مذكرة تاريخية تجيب على السؤال: «لماذا يجب أن نناضل في سبيل الدولة العربية الفلسطينية؟»[٢٢].

مشروع كفاحي شجاع من قلب الجرح النازف

لم يكن مفروغا منه في الأوضاع السائدة بعد النكبة – وما حملته معها من تبدد الآمال، وتحطم الأحلام، أن تطرح عصبة التحرر الوطني هذا السؤال وأن تحدد هذا الهدف في ظل تكالب القوى الرجعية العاتية العربية واليهودية، في تنافسها على خدمة المشاريع الامبريالية، وعلى إسقاط خيار الدولة العربية الفلسطينية التي تشكل جزءا لا يتجزّأ من قرار التقسيم، بحجةٍ ظاهرها رفض التقسيم، وباطنها رفض الدولة العربية الفلسطينية المستقلة ولو على جزء من فلسطين، في وقت كانت فيه عصبة التحرر الوطني وحدها، دون كل القوى على الساحة الفلسطينية والعربية، تطرح مشروع الدولة العربية المستقلة على أرض فلسطين، والذي لم يتوقف الشيوعيون عن طرحه حتى اليوم. لقد حددت وثيقة العصبة: « إن إنشاء الدولة العربية في فلسطين هو التعبير الوحيد عن حق تقرير المصير للشعب الفلسطيني ... إن الطريق لانقاذ المجتمع الفلسطيني مما يتهدده من فناء وانقراض هو في قيام دولة مستقلة ديمقراطية يحكمها الشعب نفسه لصالح جماهيره الكادحة، ولا يحكمها حفنة من الرجعيين الخونة الذين يبيعون شعبهم كل يوم في سوق المساومات الاستعمارية.. تلك هي الطريق للقضاء على خطط الاستعمار، ليس في فلسطين فحسب بل في جميع أنحاء الشرق العربي أيضا..».

وتواجه مذكرة عصبة التحرر الوطني الرجعية العربية الحاكمة في المنطقة بحقيقتها، وتفضح دورها التآمري في نكبة الشعب الفلسطيني ، وتعريها أمام الجماهير الشعبية الجريحة فتقرر:

«إن احتلال جيوش الدول العربية للأقسام العربية من فلسطين ووقوفها على حدود الدولة اليهودية بل تراجعها عن الكثير والغالي من القسم العربي من فلسطين: عكا وقضائها ويافا واللد والرملة والناصرة وقضاء الجليل، كل ذلك يوضح تماما أن المؤامرة تستهدف حرمان عرب فلسطين من حقهم في تقرير مصيرهم. لم تدخل جيوش الدول العربية الأرض الفلسطينية للقضاء على الدولة اليهودية كما ادعت، بل لاحتلال أراضي القسم العربي ولمنع قيام دولة عربية مستقلة، تكون شوكة في حلق الاستعمار في الشرق العربي، هذا ما أثبتته الأحداث العسكرية الأخيرة وهذا ما أراده المستعمر من وراء تدخل الجامعة العربية».

وعلى هذا الموقف تماما وعلى قيامها بفضح تورُّط النظام العربي الرجعي في تسهيل مرور المشروع الامبريالي الصهيوني في فلسطين، جرت تاريخياً وتجري اليوم بإصرار أكبر، محاسبة عصبة التحرر الوطني والشيوعيين عند كتابة التاريخ، وتشويه مواقفها في ظل استفحال الهجمة الرجعية العربية وتكشّف تحالفها مع الصهيونية والامبريالية في أيامنا هذه بالذات.

وتخلص وثيقة عصبة التحرر الوطني إلى أن: «من واجب شعبنا إذا أراد أن يكون مصيره مصير شعب حر مستقل، أن يناضل في سبيل إقامة دولة عربية مستقلة في القسم العربي

من فلسطين على أساس قرار منظمة الأمم المتحدة وعلى أساس التفاهم والتعاون بين الشعبين العربي واليهودي».

وبعيدا عن نشر الأوهام وإغراق الجماهير بها، صارحت العصبة شعبها، بحجم التحديات التي تنتظر المشروع الكفاحي الذي تدعوهم للالتحاق به وتبنيه:

«إن نضال شعبنا العربي (الفلسطيني) من أجل إقامة دولته العربية المستقلة، سيصطدم بمقاومة الاستعمار وأُجَرائه من الرجعية العربية والرجعية اليهودية على السواء.»

وأضافت الوثيقة : «لا تزال الرجعية العربية تمني اللاجئين بالعودة السريعة، وتهدد بالحرب إذا لم يرجع اللاجئون ، وكأن هذه الحرب لم تعلن إلا لتشريد أهالي فلسطين.

إننا نؤكد لأولئك الذين شردهم الاستعمار- المتآمر مع الصهيونية – والرجعية العربية الخائنة، إن من شردهم لن يتمكن من إرجاعهم.... لن يرجع اللاجئون إلى بلادهم نتيجة لمساومات استعمارية بين الرجعية العربية والرجعية اليهودية ... إن رجوع اللاجئين إلى وطنهم، يعتمد على نجاحنا في النضال من أجل إقامة دولة عربية في فلسطين تقوم على أساس التعاون والتفاهم مع الشعب اليهودي. إن قيام دولة عربية ذات سيادة في فلسطين، تسير على هدي قرار منظمة الأمم المتحدة هو الضمانة الأكيدة والوحيدة لإعادة اللاجئين».[٢٣]

الأمانة التاريخية

تعرض تاريخ الشيوعيين الفلسطينيين والشيوعيين في فلسطين، وخصوصا الموقف من قرار التقسيم إلى حملة من التشويه حتى بات يبدو واضحاً انشغال بعض القوى السياسية ومؤرخيها بقراءة مبتورة لقرار عصبة التحرر الوطني والشيوعيين عامة بشأن قبول قرار التقسيم في شباط ١٩٤٨ ، وهو القرار الذي تم قبوله فقط بعد أن أصبح القرار ناجزا عالميا، وذلك على الرغم من أن عصبة التحرر الوطني والشيوعيين الفلسطينيين والشيوعيين في فلسطين عامة، كانوا هم الذين تمسكوا حتى اللحظة الأخيرة أكثر من أي قوة فاعلة أخرى على الساحة الفلسطينية والعربية برفض مشروع التقسيم، ورفضوا توصية الأكثرية في لجنة تقصي الحقائق الدولية بتقسيم فلسطين وعملوا على مقاومة هذه التوصية بكل الوسائل المتاحة، وطرحوا مشروعهم الديمقراطي التحرري بديلاً للتقسيم، بقي هذا هو الموقف والممارسة إلى أن أصبح التقسيم نافذا وبات السؤال الحاسم الوحيد ذو الصلة، ليس الخيار بين التقسيم وبين الحل الديمقراطي في دولة واحدة كما طرحه الشيوعيون، بل بات السؤال: هل يمكن انقاذ حق تقرير المصير للشعب الفلسطيني وممارسته في دولة في فلسطين؟ بعد أن أصبح واضحاً أن مشروع الامبريالية والصهيونية والرجعية العربية الجاهز والمبيّت يقود حتما إلى نكبة الشعب الفلسطيني واقتلاعه وتشريده.

ويسأل السؤال: أليس أخطر ما يمكن أن يقوم به مؤرخ أو باحث مهنياً وموضوعياً في هذه الحالة، هو تجاهل الوثائق المركزية الصادرة عن عصبة التحرر الوطني ، خاصة تلك التي تناولت بشكل واسع ومعمق موضوع بحثه ، وهي وثائق قد تكون الوثائق السياسية الوحيدة التي صدرت في الفترة التي بحثها، وتتضمن مواقف العصبة من القضايا ذات الصلة ببحثه؟!.

ومن هذه الوثائق – مذكرة العصبة «طريق فلسطين إلى الحرية» التي صدرت في آب ١٩٤٧ ووثيقة توفيق طوبي في أيلول ١٩٤٨ : لماذا نناضل من أجل دولة عربية مستقلة؟ والمناشير التي وزعتها العصبة في ميناءي حيفا وبيروت ودعت فيها جموع اللاجئين إلى العودة إلى بيوتهم وأماكن عملهم ٣،٥،١٩٤٨،[٢٣] وما وثقه حنا نقارة من قيامه بمحاولات لتنظيم مسيرة عودة لعشرات ألوف اللاجئين يعبرون الحدود عبر رأس الناقورة إلى فلسطين.. وقيامه على رأس وفد بمقابلة رئيس الحكومة اللبنانية رياض الصلح في أواخر تموز ١٩٤٨ ، لتمكين اللاجئين من الوصول إلى رأس الناقورة لينطلقوا عائدين عبر الحدود في تحد للجيش الاسرائيلي وسياسة التهجير، ورد الصلح على طلبه ورفاقه بقوله: –هذا أمر لا أستطيع فعله.. هذه تحتاج إلى أمر من فوق من فوق»[٢٤]!!.

إن المقلق ان هذا التجاهل لوثائق العصبة الصادرة عنها وعن قيادات فيها، لم يحدث بسبب انعدام هذه الوثائق بل على الرغم من توفرها لكل باحث يرغب في استعمالها. فهل يستطيع القارئ النبيه أن يستنتج أن قيام الباحث عادل مناع مثلا بتغييب هذه الوثائق التي بحثت ووثقت مواقف العصبة والشيوعيين من قرار التقسيم وما تلاه من تطورات، في الفصل الثالث من كتابه «نكبة وبقاء»[٢٥] يضيف إلى الأمانة التاريخية؟ وهل يساعد على فهم التاريخ الفلسطيني والصراع الفكري على ساحته؟!

وإذا كانت عصبة التحرر الوطني قد صاغت على طول الطريق الوعر معادلة ثلاثي الامبريالية والصهيونية والرجعية العربية وحددت مسؤولية هذا الثلاثي مباشرة عن نكبة الشعب الفلسطيني، جميع مركباته معا، وكل واحد منها على حدة، فقد تجاهل بعض المؤرخين الحقيقة الساطعة والمؤسفة، بأن

الحركة الشيوعية وعصبة التحرر الوطني على طول تاريخها، قد حرمت بشكل منهجي من قبل الحركة القومية الفلسطينية والعربية وقيادتها التقليدية من أخذ دورها والاعتراف به في معركة الشعب الفلسطيني التحررية، ما منع عنها الامكانية القيام بدور حاسم للتأثير على مسارها الفعلي . ويشير القائد المؤسس في العصبة إميل حبيبي إلى ذلك في تقديمه لكتاب سميح سمارة: «العمل الشيوعي في فلسطين – الطبقة والشعب في مواجهة الكولونيالية»: «الواقعة التاريخية الجذرية هي أننا منعنا نحن الشيوعيين الفلسطينيين – من تحمل أي مسؤولية في تقرير مصير القضية الفلسطينية، وفي مراحل هذه القضية، حتى ولا المشاركة في تحمل أي قسط من هذه المسؤولية»[٢٦].

لقد كانت عصبة التحرر الوطني في هذه المرحلة الدقيقة من تاريخ الشعب الفلسطيني، هي القوة الفلسطينية والعربية الوحيدة التي طرحت من قلب جرح النكبة النازف مشروعاً كفاحياً واضح المعالم لمواجهة نتائج النكبة والتشريد واللجوء، مشروعا قابلا للممارسة، بعيداً عن الخطابة والشعارات العاطفية الرنانة، والقومجية والأصولية الزائفة، وبعيدا عن دعوات الاستسلام والإحباط والخرافة .

إن الصدام والمجابهة مع الرجعية العربية وفكرها وسياستها وتبعيتها وعمالتها لمشاريع الهيمنة الامبريالية والصهيونية، كانت قبل سبعين عاما ، وما تزال اليوم حجر الرحى في معارك الشعوب التحررية، وأنا أعتقد أن نهج عصبة التحرر الوطني الفلسطيني ومنهجها التقدمي كان وما زال «الحجر الذي أهمله البناؤون فصار رأس الزاوية.»

.....

١. أحمد سعد، جذور من الشجرة دائمة الخضرة، توفيق طوبي، صفحات ناصعة من التاريخ المشرف، (عكا: معهد إميل توما، ١٩٩٦)، ص ١٤
٢. أرشيف توفيق طوبي، وثائق عصبة التحرر الوطني، (حيفا: معهد إميل توما)
٣. سعد، جذور من الشجرة...
٤. الاتحاد، حيفا، ١-٦-١٩٤٧.
٥. الاتحاد ، حيفا، ١٨-٥-١٩٤٧.
٦. مذكرة عصبة التحرر الوطني إلى لجنة تقصي الحقائق – اليونيسكوب : طريق فلسطين إلى الحرية، أب ١٩٤٧.
٧. ميخائيل با زوهر، بن غوريون، سيرة سياسيّة، (تل أبيب: كيتر، ١٩٧٧) الجزء القاني، ص ٦٤١ (بالعبريّة)
٨. سمحا فلابان، ولادة إسرائيل- أسطورة وحقيقة، ترجمة يورام بار (تل أبيب: بدون اسم دار النشر ، ١٩٩٠) ص ٣٠
٩. (٩) جمال عبد الناصر، يوميات جمال عبد الناصر في حرب فلسطين، (القاهرة: نشر آخر ساعة، ١٩٥٥)، ص ٤.
١٠. (١٠) فلابان، ولادة.....، ص ٩٥
١١. (١١) إلياهو ساسون، في الطريق إلى السلام، (تل ابيب: عام عوبيد، ١٩٧٨).
١٢. (١٢) فلابان، ولادة.....، ص ٩٥
١٣. (١٣) تقرير لجنة إسماعيل صفوت – الخالدي : وجهة النظر العربية، ص ١٣٠.
١٤. (١٤) مقابلة مع عبد الرحمن عزام باشا مع صحيفة Le Progres Egyptian، ٥ تشرين الأول ١٩٤٥.
١٥. (١٥) عبد الله التل «كارثة فلسطين : مذكرات عبد الله التل»، (القاهرة: دار الهدى، ١٩٩٠)
١٦. (١٦) ماير فلنر، المؤتمر الـ ١٠ للحزب الشيوعي الفلسطيني، التقرير السياسي.
١٧. (١٧) كول هعام (بالعبرية)، تل ابيب ١-٩-١٩٤٧
١٨. (١٨) الاتحاد، حيفا، ١٩-١٠-١٩٤٧
١٩. (١٩) بولس فرح، من العثمانية إلى الدولة العبرية، (الناصرة: الصوت ١٩٨٥)، ص ١٨٨.
٢٠. (٢٠) فرح، من العثمانية..... ، ص ١٨٨.
٢١. (٢١) فرح، من العثمانية..... ، ص ١٩١.
٢٢. (٢٢) أرشيف توفيق طوبي، وثائق عصبة التحرر الوطني، (حيفا: معهد إميل توما)
٢٣. (٢٣) أرشيف توفيق طوبي، وثائق عصبة التحرر الوطني، (حيفا: معهد إميل توما)، بيان صدر عن العصبة ووزع في ميناء حيفا وميناء بيروت في ٣-٥-١٩٤٨
٢٤. (٢٤) حنا نقارة، مذكرات محام فلسطيني – حنا ديب نقارة محامي الأرض والشعب، الطبعة الثانية، (بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، تشرين الثاني ٢٠١١)، ص ١٥٧
٢٥. (٢٥) عادل منا ع، نكبة وبقاء، (بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ٢٠١٦)
٢٦. (٢٦) سميح سمارة، العمل الشيوعي في فلسطين – الطبقة والشعب في مواجهة الكولونيالية (بيروت: دار الفارابي، ١٩٧٩) ص ٨